National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

الأمانة العامة

قسم الترجمة

أبرز ما ورد في مراكز الأبحاث والدراسات العالميّة

تقرير أسبوعي

فهرس المحتويات

من غزة إلى سوريا.. الأردن على خط نار يُنضج حركة احتجاجية جامعة 2

المركز العربي واشنطن دي سي 2

رد "الدولة الإسلامية" على أحداث 7 تشرين الأول\أكتوبر 4

معهد واشنطن 4

حسابات أميركية متغيرة في الشرق الأوسط 7

المجلة 7

حرب الظل الأميركية الإيرانية هي الأخطر بهذا الكوكب 11

نيويورك تايمز 11

الحرب الدينية الناعمة التي تخوضها إيران في سوريا 14

إسرائيل هيوم 14

اتهامات لعناصر من "القوات الخاصة" البريطانية بارتكاب جرائم حرب في سوريا 16

الغارديان 16

العوائق الجيوسياسية للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط 18

كارنيغي 18

ملاحظة: جميع الآراء والمواد الواردة في هذا التقرير تُعبر عن كاتبها أو ناشرها فقط

من غزة إلى سوريا.. الأردن على خط نار يُنضج حركة احتجاجية جامعة

المركز العربي واشنطن دي سي

كيرتس ريان

(اللغة الانجليزية) 09 شباط 2024

نص المقال: من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة إلى انعدام الأمن على حدوده مع سوريا، يجد الأردن نفسه بشكل متزايد على خط النار، فيما تتجدد بين الأردنيين حركة احتجاجية تطالب بإلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل وإنهاء وجود القوات الأمريكية في المملكة، بحسب كيرتس ريان، وهو أستاذ العلوم السياسية بجامعة أبالاش في الولايات المتحدة.

ريان أضاف، في تحليل بـ"المركز العربي واشنطن دي سي" للدراسات (ACW) ترجمه "الخليج الجديد"، أنه حتى أزمة تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) "لها آثار عميقة على الأردن وشعبه."

وأوضح أن "الأونروا" تقدم خدمات رئيسية لأكثر من مليوني لاجئ فلسطيني في الأردن، فيما علقت دول غربية، في مقدمتها الولايات المتحدة، تمويلها للوكالة؛ إثر زعم إسرائيل أن 12 من موظفي "الأونروا"، من أصل 13 ألف في غزة، شاركوا في هجوم حركة "حماس" على قواعد عسكرية ومستوطنات إسرائيلية في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

و"في وقت تحاول فيه المملكة إسماع صوتها في الضجيج الدولي ووضع حد لحرب غزة"، بحسب ريان "يجري الملك عبد الله الثاني في جولة دولية إلى الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وألمانيا للدعوة إلى وقف إطلاق النار وحماية المدنيين".

- هجوم البرج 22

وفي 28 يناير/ كانون الثاني الماضي، أدى هجوم بطائرة مسيّرة إلى مقتل ثلاثة جنود أمريكيين في "البرج 22"، وهي قاعدة أمريكية في الأردن بالقرب من الحدود السورية وقاعدة التنف الأمريكية في سوريا، التي تعرضت للهجوم أيضا.

وأعلنت "المقاومة الإسلامية في العراق"، وهي مجموعة من الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران، مسؤوليتها عن الهجوم، الذي سلط، وفقا لريان، "ضوءا على انعدام الأمن الإقليمي المتزايد في الأردن وعلى موقعه في تبادل إطلاق النار بين الصراعات من غزة إلى حدوده الشمالية."

وتابع: "وبالإضافة إلى كونه انتهاكا للسيادة الأردن، يبدو أن الهجوم على القوات الأمريكية كان انتقاما من واشنطن لدعمها القصف الإسرائيلي لغزة."

وأردف: "باختصار، فإن تداعيات حرب غزة تهدد بزعزعة استقرار المملكة نفسها، حتى في الوقت الذي تحاول فيه عدم الانجرار إلى حرب إقليمية أوسع." وأدانت حكومة الأردن، الذي يعتمد بشكل كبير على المساعدات خاصة الأمريكية، الهجوم على القوات الأمريكية، مشددة على أن وجودها يهدف إلى تأمين حدود المملكة ومساعدتها في محاربة الإرهاب.

ريان قال إن "الوجود العسكري الأجنبي يسلط الضوء على المخاوف الأوسع للمملكة فيما يتعلق بتأمين الحدود ضد تنظيم الدولة والميليشيات المدعومة من إيران، كما شملت قضايا أمن الحدود في السنوات الأخيرة محنة اللاجئين السوريين، والمخاوف المتعلقة بتهريب المخدرات، وأبرزها حبوب الكبتاجون إلى المملكة".

- حركة احتجاجية

وكما لاحظت الباحثة جيليان شويدلر فإن "الحكومة والمواطنين الأردنيين على حد سواء يخشون من قيام إسرائيل والولايات المتحدة بالضغط على البلاد لحملها على قبول موجة كبيرة أخرى من اللاجئين الفلسطينيين." ومنذ بدء الحرب الإسرائيلية المدمرة على غزة، في 7 أكتوبر الماضي، يجمع ائتلاف الاحتجاج في الأردن "مجموعات أيديولوجية متنوعة من اليساريين إلى الإسلاميين إلى القوميين"، كما زاد ريان.

وأوضح أن "هذا الائتلاف الجديد يبني على الحراك الأردني القائم ضد اتفاقية الغاز مع إسرائيل لعام 2017، وجاءت هذه الحركة في أعقاب حملة سابقة مناهضة للتطبيع بدأت بعد توقيع الأردن على معاهدة السلام مع إسرائيل في عام 1994."

ولفت إلى أنه "منذ اندلاع الحرب، يسير المحتجون في العاصمة عمان ومدن أخرى في مظاهرات يصل عدد المشاركين فيها أحيانا إلى الآلاف، ويرددون انتقادات قاسية للسياسة الإسرائيلية." وطالب المحتجون، عبر بيان في يناير/ كانون الثاني الماضي، بإلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل، وإنهاء جميع العلاقات معها، وإغلاق السفارتين، وإلغاء صفقة الغاز، كما طالبوا بأن تفتح إسرائيل حدود غزة لتوصيل الغذاء والوقود والمياه والإمدادات الطبية، ويدعون الدول الأخرى في المنطقة إلى التوقف عن المشاركة في التجارة مع إسرائيل".

وقال ريان إن "الحركة الاحتجاجية تسعى أيضا إلى إحداث تغيير جذري في العلاقات الأردنية الأمريكية، إذ تطالب بإنهاء الاتفاقيات العسكرية الثنائية وانسحاب القوات الأجنبية من المملكة، وتؤكد أن الوجود العسكري الأمريكي لا يعزز الأمن الأردني بل يقوضه".

(ترجمة الخليج الجديد)

المصدر: المركز العربي واشنطن دي سي

رد "الدولة الإسلامية" على أحداث 7 تشرين الأول\أكتوبر

معهد واشنطن

إيلانا وينتر

(اللغة الانجليزية و العربية) 09 شباط 2024

نص المقال: تمحورت استجابة تنظيم "الدولة الإسلامية" لأحداث السابع من تشرين الأول/أكتوبر حول حجة أن الهجمات على الأهداف داخل مناطق عملياته الموجودة مسبقًا ما زالت مهمة.

كان الهجوم المفاجئ الذي شنته حركة "حماس" في السابع من تشرين الأول/أكتوبر على إسرائيل بمثابة منصة للمجموعات الجهادية حول العالم من أجل إعادة تنشيط عمليات التجنيد والدعاية فيها. فسرعان ما أعلنت المنظمات المتطرفة العنيفة السنية، مثل "هيئة تحرير الشام" و"طالبان" و"القاعدة"، تضامنها مع الجهاد ضد إسرائيل واليهود. إلا أن تنظيم "الدولة الإسلامية" كان بطيئًا في تنظيم الاستجابة، على الرغم من مكانته كإحدى المنظمات الجهادية الأشهَر والأكثر انتشارًا في العالم.

وما قد يفسر جزئيًا رد الفعل المتحفظ الذي أبداه تنظيم "الدولة الإسلامية" هي أيديولوجيته الأساسية، التي طالما أعطت الأولوية لإقامة الخلافة والسيطرة الإقليمية، على القضية الفلسطينية. وفي الواقع، كان تنظيم "الدولة الإسلامية" على مر السنين ينتقد مرارًا وتكرارًا حركة "حماس" بسبب أجندتها القومية وتحالفها مع إيران. وفي المقابل، ركّز تنظيم «القاعدة» منذ فترة طويلة على القضية الفلسطينية في أيديولوجيته، التي تدعوا إلى طرد الكيانات غير المسلمة من المناطق الإسلامية التقليدية، وسارع التنظيم لاحقًا بالثناء على "مجاهدي فلسطين"، في الأسبوع الذي تلا أحداث 7 أكتوبر/تشرين الأول.

وفي الوقت نفسه، هناك عامل آخر وراء الاستجابة البطيئة لتنظيم «الدولة الإسلامية» تتمثل في افتقاره إلى وجود تنظيمي داخل إسرائيل وفلسطين، ربما بسبب قوة القطاع الأمني في إسرائيل ووجود مجموعات منافسة من قوميين فلسطينيين وجهات فاعلة غير حكومية إسلامية وجهادية في غزة والضفة الغربية. فنظرًا إلى هذا النقص في القدرات، تمحورت استجابة تنظيم "الدولة الإسلامية" لأحداث السابع من تشرين الأول/أكتوبر حول حجة أن الهجمات على الأهداف داخل مناطق عملياته الموجودة مسبقًا ما زالت تشكل مساهمةً في القضية الفلسطينية، على الرغم من عدم ضرب أهداف يهودية أو إسرائيلية بشكل مباشر.

- تأخر تطوير الاستجابة

يفسر عدم تركيز تنظيم "الدولة الإسلامية" على فلسطين البطء في استجابته لهجوم السابع من تشرين الأول/أكتوبر، وحتى عندما حدث ذلك، كانت رسائله وعملياته متسقة إلى حدٍ كبيرٍ مع الأنماط السائدة ما قبل هذا التاريخ، مما يعكس عدم مرونة أولوياته الأيديولوجية. وقد ظهر الرد الأولي لتنظيم "الدولة الإسلامية" على ذلك الهجوم في صحيفته الأسبوعية "النبأ". أما المقال الافتتاحي الأول ما بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر فلم يعترف بالهجوم صراحةً، بل أشار فحسب إلى حاجة المسلمين إلى الجهاد من أجل دعم بعضهم البعض في أوقات المعاناة. وبعد أسبوع، أي في 19 تشرين الأول/أكتوبر، كان تنظيم "الدولة الإسلامية" أقل حذرًا، إذ نشر مقالًا افتتاحيًا في صحيفة "النبأ" بعنوان "خطوات عملية لقتال اليهود"، حيث اعتبر أن المسلمين عليهم أولًا محاربة الأنظمة العربية التي تعمل بمثابة "خطوط وجُدر الدفاع المتقدمة" عن الدولة اليهودية من أجل تدمير إسرائيل. وفي هذا المقال، زعم تنظيم "الدولة الإسلامية" أنه يقوم بدوره لمساعدة الفلسطينيين المسلمين من خلال مهاجمة الأنظمة "المرتدة" غير الإسلامية.

إلا أن هذا الخطاب وهذه الدعوة إلى العمل لم يؤديا إلى أي رد متواصل على الأرض حتى 4 كانون الثاني/يناير، عندما دعا تنظيم "الدولة الإسلامية" أتباعه رسميًا إلى تنفيذ حملة هجومية عالمية. ففي رسالة صوتية بعنوان "واقتلوهم حيث ثقفتموهم"، دعا المتحدث الرسمي باسم تنظيم "الدولة الإسلامية"، أبو حذيفة الأنصاري، مقاتلي التنظيم بالتحديد إلى مهاجمة الأهداف المسيحية واليهودية قائلًا لهم: "لا تفرقوا بين كافر مدني أو عسكري". ومع أنه من المعروف أن تنظيم "الدولة الإسلامية" يروج مرة في السنة لهذا النوع من الحملات العالمية، تُعتبَر هذه الدعوة إلى العمل جديرة بالملاحظة، لأنه وجهها بعد أن تجنبها للمرة الأولى في كانون الثاني/يناير من العام الماضي لأول مرة منذ عقدٍ تقريبًا.

بدأت سلسلة الهجمات عبر تنفيذ تفجير في مراسم إحياء ذكرى قاسم سليماني في مدينة كرمان الإيرانية في 3 كانون الثاني/يناير، فأدى ذلك إلى مقتل 84 شخصًا وإصابة نحو 280 آخرين. في اليوم التالي لإصدار الرسالة (5 كانون الثاني/يناير)، نفذت جميع الولايات النشطة التابعة لتنظيم "الدولة الإسلامية" والتي تدار بشكل مستقل لكنها تدين بالولاء لـ "خليفة" التنظيم، عدة هجمات أصغر حجمًا استهدفت مواقع عسكرية وحواجز طرق ومدنيين مسيحيين ودوريات عسكرية وجواسيس مزعومين. وقد شملت نسبة كبيرة من الهجمات التي تبناها التنظيم صورًا أو مقاطع فيديو عنها، كما أن الحجم الإجمالي للنشرات الإعلامية الصادرة عن تنظيم "الدولة الإسلامية" في خلال الحملة تجاوز إلى حدٍ كبيرٍ معدل المنشورات التي صدرت في الأشهر الاثني عشر السابقة.

- العمليات الخارجية

من المثير للاهتمام أن حملة الهجمات تضمنت عملية خارجية واحدة فحسب هي: التفجيران الانتحاريان في كرمان، اللذان نفذتهما ولاية خراسان التابعة لتنظيم "الدولة الإسلامية" - والمتمركزة بشكل أساسي في أفغانستان التي تسيطر عليها حركة "طالبان". فشعر تنظيم "الدولة

الإسلامية" بضرورة تبرير استهداف إيران في وقتٍ "نجد فيه الكثيرين يدعون إلى مناهضة اليهود وجرائمهم المرتكبة بحق جميع المسلمين"، على حد تعبيره. وتم تخصيص المقال الافتتاحي في صحيفة "النبأ" في الأسبوع التالي لتوضيح أن التفجير الانتحاري في كرمان كان ضروريًا من أجل تذكير المسلمين بأن إيران، أي القائدة المفترضة لـ "محور المقاومة" ضد إسرائيل، لا تزال تشكل عدوًا للإسلام السني، وهي حجة تميز إيديولوجية تنظيم «الدولة الإسلامية» المعادية للشيعة. كما أن النبرة الدفاعية في المقال، الذي زعم أن تنظيم "الدولة الإسلامية" هو "أكثر حرصًا على النتيجة العقائدية منه على النتيجة العسكرية"، تشير إلى أن التنظيم يكافح من أجل تبرير عجزه عن تنظيم هجمات خارجية تستهدف اليهود أو المسيحيين.

إلى جانب التفجيرين في إيران، كشفت السلطات في الأشهر الأخيرة أدلة تُشير إلى أن "تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية خراسان" حاول تنفيذ عدد من العمليات الخارجية الأخرى ضد المسيحيين واليهود في أوروبا وتركيا وقيرغيزستان، وذلك بالتنسيق مع تنظيم ولاية خراسان، الذي زاد في السنوات القليلة الماضية من عدد شبكاته الخارجية باعتباره المجموعة الأساسية في العراق وتركيا التي تركز سوريا على بقائها.

ففي خلال الأسبوع الأخير من كانون الأول/ديسمبر 2023، تم القبض على ثمانية أعضاء من خلية تابعة له، ولديها عملاء في فيينا وغرب ألمانيا، بتهمة التخطيط لتفجير كاتدرائية كولونيا وكاتدرائية القديس ستيفانس في عطلة الشتاء. وفي الأسبوع نفسه، في 25 كانون الأول/ديسمبر، ألقي القبض على صبيين مراهقين في قيرغيزستان بتهمة التخطيط لتفجير ساحة مركزية وكنيسة في جلال آباد، بناءً على تعليمات وجهها إليهما مسؤولو "تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية خراسان". وبعد بضعة أيام، في 29 كانون الأول/ديسمبر، ألقي القبض على 32 شخصًا في تركيا بتهمة التخطيط لتفجير كنيسة كاثوليكية ومعبدين يهوديين في إسطنبول بإدارة "تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية خراسان". وبعد هذه السلسلة من المخططات الفاشلة، نجحت ولاية تركيا التابعة لتنظيم "الدولة الإسلامية" في 28 كانون الثاني/يناير في تنفيذ هجوم على إحدى كنائس إسطنبول، مما أسفر عن مقتل شخص وإصابة آخر. أما مرتكبا الهجوم فهما مواطنان طاجيكي وروسي، وربما كانا مرتبطين بشبكة العمليات الخارجية التابعة لـ"تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية خراسان"، وإذا تمكّن تنظيم "الدولة الإسلامية" من تنفيذ المزيد من الهجمات الخارجية ضد المسيحيين أو اليهود، قد تصبح مساهمته أكثر واقعية في ما يسمى "عملية قتال اليهود"، وهي استراتيجية داعش المعلنة لدعم المسلمين في غزة.

في الوضع الحالي، ليس من المستغرب أن تنظيم "الدولة الإسلامية" لم يغير أنماطه الأيديولوجية أو العملياتية في أعقاب أحداث السابع من تشرين الأول/أكتوبر، ففي حين تغيرت رسائل التنظيم في محاولة لربط أنماطه العملياتية الحالية بالنزاع في غزة، يواصل التنظيم الترويج لمواقفه السابقة المناهضة للشيعة والتكفيريين، كما توقف عن مناقشة الوضع في غزة، وهو ما يتناقض مرة أخرى بشكل حاد مع موقف تنظيم القاعدة. وقد نفذ "تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية خراسان" عمليات التصعيد الأساسية في العمليات، ويشير العدد الكبير من المخططات التي خطط لها في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر إلى نمو قدرة التنظيم على القيام بعمليات خارجية.

تبقى معرفة إذا ما كان عدم قيام تنظيم "الدولة الإسلامية" بتعديل أيديولوجيته للتكيف مع واقع ما بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر سيضر بجاذبيته في المستقبل، لكنه لن يعمد على الأرجح إلى تغيير أولوياته بشكلٍ كبيرٍ حتى يعكس النزعة الجهادية الجديدة المتمركزة حول فلسطين. إلا أن قدرة هذا التنظيم على الاستفادة من الفوضى لا تزال قائمة، ويبدو أنه ينتظر بصبرٍ ليرى كيف أن عدم الاستقرار المتزايد بين عدة جهات فاعلة حكومية وغير حكومية في الشرق الأوسط سيخدم مصالحه على أفضل وجه، وليرى بشكل خاص إذا ما كان الانسحاب الأمريكي من العراق وسوريا سيمنحه الفرصة التي كان يبحث عنها.

المصدر: معهد واشنطن

حسابات أميركية متغيرة في الشرق الأوسط

المجلة

روبرت فورد

(اللغة الانجليزية) 04 شباط 2024

نص المقال: لا تخطط إدارة الرئيس جو بايدن للانسحاب من جميع قواعدها العسكرية في أنحاء الشرق الأوسط عام 2024، وإن يكن مستقبل وجود القوات الأميركية في العراق وسوريا لا يزال غير مؤكد.

ويتمركز الجزء الأكبر من القوات الأميركية في المنطقة، البالغ عددها 30 ألف جندي، في قواعد بالكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة. وقد حافظت البحرية الأميركية، منذ خروج الجيش البريطاني من الخليج العربي عام 1971، على قاعدة لأسطولها في الخليج العربي، في البحرين. وكانت هذه القاعدة قد أنشئت في الأصل لمواجهة النفوذ السوفياتي في الخليج، ولكن مهمتها تحولت، على مدى العقدين الماضيين، لردع إيران والتصدي للقرصنة في بحر العرب، وهي الأهداف التي ستستمر حتى بعد قتال القوات البحرية ضد الحوثيين.

وتستخدم الولايات المتحدة أيضا مرافق برية وجوية في قاعدتين كويتيتين، وقد بدأ انتشارها هناك بعد تحرير الكويت من صدام حسين عام 1991. أما قاعدة "العديد" الجوية في قطر فهي أكبر قاعدة أميركية في المنطقة. ومنذ هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001، عملت الولايات المتحدة من قاعدة الظفرة الجوية في الإمارات العربية المتحدة وأجرت مهمات تدريبية واستشارية في الأردن والمملكة العربية السعودية، بموافقة وترحيب بالوجود الأميركي من هذه الدول العربية المضيفة.

ونظرا لمخاوف واشنطن بشأن نفوذ إيران والصين المتزايد في المنطقة، يبدو من غير المحتمل أن تقوم الولايات المتحدة بإخلاء هذه القواعد ما لم تطلب الدول العربية المضيفة.

- وضع أكثر صعوبة

مع ذلك، فإن وضع القوات الأميركية في العراق وسوريا بات أكثر صعوبة، بعد أن تسببت الهجمات المتزايدة من الميليشيات المدعومة من إيران في مقتل وإصابة عشرات الجنود وخفض فعالية القوات. وأشار تقرير صادر عن مفتشي وزارتي الخارجية والدفاع في 5 فبراير/شباط إلى أن هجمات الميليشيات حولت الجهود الأميركية عن المهمة الأساسية في مكافحة فلول "داعش" وتعزيز القوات المتحالفة في كلا البلدين. وأدت هذه الأعمال العدائية أيضا إلى تأجيل أو إلغاء الاجتماعات بين الضباط الأميركيين والقادة العسكريين والسياسيين المحليين.

كرر مساعدو محمد شياع السوداني معارضتهم لأن يصبح العراق ساحة معركة للصراعات بين طهران وواشنطن

ولكن، من الجانب المشرق، نقل تقرير فبراير نفسه النتائج التي توصلت إليها المخابرات الأميركية بأن تنظيم "داعش" قد "هُزِم عسكريا" في العراق وسوريا، وبات الآن يكافح من أجل البقاء وغير قادر على تنفيذ هجمات واسعة النطاق سواء محليا أو دوليا. وفي حين تستمر فصائل "داعش" الصغيرة في نصب أكمنة صغيرة، فإنها لم تعد تشكل تهديدا كبيرا للسيطرة على المدن. والأهم من ذلك، فشل تنظيم "داعش" في العراق في التدخل في الانتخابات المحلية الأخيرة أو الأحداث الدينية في كربلاء وبغداد.

- جدل حول وجود الأميركيين في العراق

صرح رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني بأن القوات العراقية باتت قادرة على التعامل مع فلول "داعش" داخل البلاد، مشيرا بذلك إلى أن الوقت قد حان للتفاوض حول إنهاء وجود التحالف الدولي في العراق. ويحرص السوداني على الحفاظ على علاقات ثنائية إيجابية مع الولايات المتحدة، بما في ذلك التعاون العسكري، وخاصة فيما يتعلق بالدعم الفني اللازم لصيانة ترسانة العراق من الأسلحة الأميركية، مثل مقاتلات "إف-16."

وفي يناير/كانون الثاني 2023، صرح السوداني لصحيفة أميركية بأنه ليس لديه جدول زمني لانسحاب القوات الأميركية. لكن لهجة حكومته بدأت تتغير مؤخرا. ووصف المتحدث باسم السوداني الغارات الجوية الأميركية في العراق والقتل المستهدف لقادة الميليشيات الذين هاجموا القوات الأميركية بأنها أعمال مزعزعة للاستقرار وتنتهك السيادة العراقية. وكرر مساعدو شياع السوداني معارضتهم لأن يصبح العراق ساحة معركة للصراعات بين إيران والولايات المتحدة.

ومن اللافت للنظر أيضا الانتقادات الحادة للغارات الجوية الأميركية من اللواء يحيى رسول، المتحدث باسم قائد القوات المسلحة العراقية، الذي انتقد بشدة الضربات الجوية الأميركية في العراق، ودعا علانية إلى إجراء مفاوضات لتحديد موعد مغادرة الأميركيين. إن موقف الجيش العراقي في المفاوضات الثنائية حول مستقبل القوات الأميركية مهم، حيث ينظر البنتاغون إلى هذه المناقشات على أنها تقييم فني لاستعداد الجيش العراقي لتولي مسؤولية مكافحة "داعش" بشكل مستقل. وفي وقت لاحق، خفف رسول من لهجته في بيان صدر في 11 فبراير، مشيرا إلى التقييم الفني الجاري والذي ينبغي أن يؤدي إلى "تخفيض تدريجي ومخطط له" في قوات التحالف والانتقال إلى العلاقات العسكرية الثنائية.

ثمة قلق من أن انسحاب الأميركيين المتسرع من العراق قد يظهرهم ضعفاء في مواجهة هجمات الميليشيات

وفي الوقت نفسه، لا تتحدث الشخصيات السياسية الكردية والعربية السنية حول هذا الموضوع في العلن إلا قليلا. وفي أعقاب الجدل الدائر بين الإسلاميين الشيعة العراقيين بسبب الاغتيال الأميركي للجنرال الإيراني قاسم سليماني ونائب زعيم ميليشيا "الحشد الشعبي" أبو مهدي المهندس، في يناير/كانون الثاني 2020، ابتعد أعضاء البرلمان الأكراد والعرب السنة عن الجلسة الخاصة التي دعت إلى الخروج الفوري للقوات الأميركية من العراق. ولم يحضر الجلسة التي عُقدت في 10 فبراير سوى 77 نائبا من أصل 329، مما يشير إلى أنه في حين تتمتع إيران وحلفاؤها بنفوذ كبير، فإنهم لا يملكون القدرة على الإملاء على بغداد باتخاذ القرارات النهائية فيما يتعلق بوجود القوات الأميركية في العراق.

وعلى الرغم من مواجهة بيئة عملياتية أكثر صعوبة بسبب زيادة هجمات الميليشيات منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، فقد كان من اللافت تضاؤل الخطاب العام بشكل ملحوظ داخل إدارة بايدن أو الكونغرس فيما يخص احتمال سحب القوات الأميركية من العراق. ويريد المسؤولون الأميركيون- الذين لا تزال ذكرى صعود "داعش" بعد الانسحاب الأميركي عام 2011 في أذهانهم- وقتا إضافيا. وفوق ذلك، ثمة قلق من أن الانسحاب المتسرع قد يظهر الأميركيين ضعفاء في مواجهة هجمات الميليشيات. على سبيل المثال، أرجأ الأميركيون مفاوضات المتابعة حول مستقبل القوات الأميركية في العراق بعد مقتل ثلاثة جنود في الأردن يوم 28 يناير، قبل أن تُستأنف مؤخرا في 11 فبراير بعد إصرار عراقي.

- هل البقاء في أربيل ممكن؟

وسط نقاشات حول مستقبل الوجود العسكري الأميركي في العراق، يتكهن بعض الأميركيين بإمكانية الانسحاب من بغداد وقاعدة الأسد الجوية غربي العراق، مع الحفاظ على العمليات في مطار أربيل بإقليم كردستان العراق، حيث تشارك القوات الأميركية هناك في عمليات تدريب مع البيشمركة وتدير مركزا لوجستيا.

وفي 8 فبراير، نقل رئيس الوزراء الكردي مسرور بارزاني لقناة "إن بي سي" أن الوجود الأميركي المستمر في العراق "ضروري"، مما يسلط الضوء على رغبة أربيل في زيادة الدعم الأميركي. ومع ذلك، بموجب المادة 110 من الدستور العراقي، تتمتع الحكومة الفيدرالية في بغداد بالسيطرة الحصرية على الشؤون الخارجية وسياسة الأمن القومي، مما يجعل حكومة إقليم كردستان في وضع محفوف بالمخاطر من الناحية القانونية إذا تجاهلت توجيهات بغداد بإغلاق العمليات العسكرية للولايات المتحدة في أربيل.

تتمتع الحكومة الفيدرالية في بغداد بالسيطرة الحصرية على الشؤون الخارجية وسياسة الأمن القومي

وكان نائب رئيس البرلمان شاخوان عبد الله، من الحزب الديمقراطي الكردي الذي ينتمي إليه بارزاني، قد أدان في 9 فبراير الضربات الجوية الأميركية في العراق والهجوم الإيراني على مطار أربيل، مؤكدا سلطة بغداد على القرارات الدبلوماسية والأمنية لدعم السيادة الوطنية العراقية. وقد أثار ذلك التصريح اهتماما خاصا في أوساط المراقبين، علما أن حكومة أربيل تعتمد حاليا على الحكومة الاتحادية للحصول على الدعم المالي لدفع رواتب موظفيها المدنيين. ويعارض قادة الميليشيات بقاء الأميركيين في أربيل، وسيتعين على حكومة المنطقة الكردية أن تدرس مخاطر الانتقام من بغداد والتصعيد بين البيشمركة والميليشيات المدعومة من إيران والتي اشتبكت بالفعل حول كركوك في الماضي، قبل أن تقدم على خطوة كهذه.

- ماذا عن سوريا؟

يعد المركز اللوجستي في أربيل محوريا للحفاظ على الوجود العسكري الأميركي في سوريا. وفي حال قررت الحكومة العراقية طرد القوات الأميركية من أربيل، فإن ذلك سيفترض انسحابا من سوريا أيضا. وأكدت وكيلة وزارة الخارجية الأميركية فيكتوريا نولاند، المعروفة بخبرتها الواسعة، من أنقرة يوم 28 يناير أن الولايات المتحدة ليس لديها خطط لمغادرة سوريا، رغم بدء البنتاغون في صياغة خطط لإجلاء محتمل. ومن المهم التمييز بين الاستعداد اللوجستي لانسحاب محتمل والقرار السياسي الفعلي بتنفيذه.

ومع ذلك، فإن رحيل نائبة مساعد وزير الدفاع دانا ستروت في ديسمبر/كانون الأول أدى إلى إزاحة أحد المدافعين الرئيسين عن دور الجيش الأميركي في شرق سوريا. وكان مصدر في شرق سوريا قد ذكر لي في 10 فبراير أن المسؤولين الأميركيين يقولون إن القوات لن تبقى إلى أجل غير مسمى، مما يشير إلى تحول في الموقف الأميركي.

يفتقر الجيش السوري إلى القوة البشرية اللازمة للسيطرة على شرق سوريا

ولكن إن خرجت الولايات المتحدة من سوريا في نهاية المطاف، فإن قوات سوريا الديمقراطية، التي تتألف في الغالب من "وحدات حماية الشعب" الكردية، سوف تواجه معضلات استراتيجية كبيرة.

ومن غير المرجح أن يهدأ العداء التركي المستمر تجاه هذه الوحدات الكردية. وكان هذا العداء التركي قد أجبر في الماضي "وحدات حماية الشعب" على قبول اتفاقات تكتيكية مع روسيا والحكومة السورية. على سبيل المثال، توصلت "وحدات حماية الشعب" إلى اتفاقين مع الروس والحكومة السورية عام 2019، مما أدى إلى توسيع وجود القوات الروسية وقوات الحكومة السورية في شمال سوريا لردع الغزوات التركية المحتملة. ولهذا السبب، توجد القوات الموالية لدمشق، في مواقع متعددة في محافظتي حلب والحسكة، بما في ذلك الميليشيات الموالية لإيران، في مواقع مشتركة أحيانا مع مقاتلي ميليشيا "وحدات حماية الشعب."

- اتفاق وتحديات

وفي نهاية المطاف، سيتعين التوصل إلى اتفاق شامل بعد الانسحاب الأميركي، بين "وحدات حماية الشعب" وقوات سوريا الديمقراطية من جهة، وروسيا والحكومة السورية من جهة أخرى. وسيواجه مثل هذا الاتفاق ثلاث قضايا شائكة:

مستقبل الأمن في محافظتي الحسكة ودير الزور شرقي سوريا، اللتين تسيطر عليهما الآن قوات سوريا الديمقراطية بالتعاون مع نحو ألف جندي أميركي. حيث يفتقر الجيش السوري إلى القوة البشرية اللازمة للسيطرة على شرق سوريا، بما في ذلك إدارة معسكرات الاعتقال التي تضم عشرات الآلاف من سجناء "داعش" وعائلاتهم التي يريد "داعش" تحريرها لإعادة بناء قوته.

ولذلك يحتاج الجيش السوري إلى مقاتلي وحدات حماية الشعب وقوات سوريا الديمقراطية الحاليين لاحتواء "داعش". ومع ذلك، سيتعين على دمشق ووحدات حماية الشعب وقوات سوريا الديمقراطية الاتفاق على كيفية العمل مع الجيش السوري.

مستقبل عائدات النفط الصغيرة، ولكن المهمة، من الحسكة ودير الزور والتي تطمع فيها كل من الإدارة الذاتية ودمشق.

وأخيرا، مسألة الإدارة المحلية وقبولها بسلطة دمشق المركزية على كامل محافظتي الحسكة ودير الزور.

-الشروط المؤدية للانسحاب

هذه الأسئلة سوف تكون موضع نقاش في السنوات المقبلة عندما تمارس طهران والميليشيات ضغوطا سياسية وعسكرية على الأميركيين. إن الانتقام الأميركي ضد الميليشيات يؤدي تدريجيا إلى تضييق مساحة المناورة المتاحة لرئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني في المفاوضات حول مستقبل القوات الأميركية، وبالتالي، سيكون هناك مزيد من هجمات الميليشيات، ولا سيما إذا لم تؤد المفاوضات الثنائية إلى رحيل أميركي سريع.

سيتلقى بايدن انتقادات حادة من كثيرين في الكونغرس بسبب انسحابه من سوريا والعراق ما لم يكن مضطرا إلى ذلك

وفوق ذلك فإن هجمات الميليشيات هذه تقوض المبرر الرئيس في واشنطن لإبقاء قواتها في العراق وسوريا، حيث تتضاءل قدرتها على محاربة "داعش" وبناء قوات شريكة قوية. ويبدو من غير المرجح أن يرغب بايدن، خلال هذا الموسم الانتخابي، في بدء حرب أكبر مع إيران للحفاظ على مهمة عسكرية محفوفة بالمخاطر بشكل متزايد في العراق وسوريا لتحقيق فوائد هامشية ضد "داعش" الضعيفة بالفعل.

وفي الوقت نفسه، سيتلقى بايدن انتقادات حادة من كثيرين في الكونغرس بسبب انسحابه من سوريا والعراق ما لم يكن مضطرا إلى ذلك بالفعل. أما في العام المقبل، بعد الانتخابات، فسيكون أمام الرئيس- سواء بقي بايدن أم أعيد انتخاب دونالد ترمب- مساحة سياسية أكبر بكثير للانسحاب.

المصدر:المجلة

حرب الظل الأميركية الإيرانية هي الأخطر بهذا الكوكب

نيويورك تايمز

توماس فريدمان

(اللغة الانجليزية) 05 اذار 2024

نص المقال: قال الكاتب توماس فريدمان إنه زار مؤخرا قاعدة التنف الأميركية في سوريا حيث قضى فيها يومين الأسبوع الماضي، وعاش تجربة مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة ووكلاء إيران في المنطقة أبرزهم حزب الله اللبناني وأنصار الله (الحوثيين) في اليمن.

استهل فريدمان مقاله في صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية بأنه كان يتنقل، خلال وجوده هناك، في مروحية من طراز شينوك (CH-47) بين 7 قواعد عسكرية أميركية في غرب الأردن وشرق سوريا مع قائد القيادة المركزية الأميركية في الشرق الأوسط، الجنرال مايكل كوريلا.

وقال إن حربا أخرى تدور في تلك المنطقة والتي اندلعت بعد فترة وجيزة من هجوم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على مستوطنات في غلاف قطاع غزة يوم 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

ووصف فريدمان الصراع هناك بأنه "حرب ظل خفية" تخوضها إيران ووكلاؤها من الحوثيين وحزب الله والمليشيات الشيعية في العراق، ضد شبكة "صغيرة" من القواعد الأميركية في سوريا والأردن والعراق أُنشئت بعد عام 2014 للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية، وضد الوجود البحري العسكري الأميركي في البحر الأحمر وخليج عدن.

- تشكل خطرا فتاكا

وأشار الكاتب إلى أن هذه المليشيات الشيعية في العراق واليمن المزودة بأسلحة من إيران، قد لا تبدو للوهلة الأولى أنها تشكل خطرا فتاكا، لكنه اعتبر أن مقاتليها تعلموا كيفية استخدام الأسلحة وصناعتها وتعديلها ونشر بعضها والذي يُعد من الدقة بمكان والأكثر تطورا، على حد قوله.

وقال إن الجنود الأميركيين الشبان الذين يواجهونهم اكتسبوا خبرة في ألعاب الفيديو، لكنهم يمارسون الآن لعبة حرب حقيقية باستخدام برمجيات إلكترونية ومستشعرات بصرية قادرة على تحديد مواقع العدو وتحركات القوات والتي تعد أكثر الإجراءات المضادة، فضلا عن طائرات وصواريخ اعتراضية قادرة على توجيه ضربات عنيفة لأي صاروخ أو طائرة مسيّرة يطلقها عليهم وكلاء إيران.

ويوجز فريدمان القول إن الجنود الأميركيين في المنطقة قد لا يدرون أنهم في حالة حرب مع إيران، لكن الحرس الثوري الإيراني يعرف يقينا أنه يخوض "حرب ظل خفية" مع أميركا عبر وكلائه.

- بالإمكان أن يتحول إلى حرب ساخنة

وإذا حالف الحظ أحد هؤلاء الوكلاء، ونجح في إحداث إصابات جماعية بضربه سفينة حربية أميركية أو ثكنات إحدى القواعد الأميركية في الأردن أو سوريا -شبيه بتفجير ثكنات مشاة البحرية في بيروت عام 1983- فالمؤكد وفقا لفريدمان، أن الصراع بين الولايات المتحدة وإيران "سيخرج من السر إلى العلن" ويتحول إلى حرب ساخنة مباشرة بين جيشي البلدين في منطقة يعتمد العالم على نفطها أكثر من غيرها.

ويمضي الكاتب إلى أن هذه الحرب الأخرى التي تدور رحاها في المنطقة انطلقت بحدة ووتيرة سريعة في 17 أكتوبر/تشرين الأول -أي بعد 10 أيام من هجوم حماس على إسرائيل- وذلك حينما قررت إيران بوضوح إطلاق العنان لجميع وكلائها.

- إيران تجرب قدرتها

وتحت ذريعة الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة، وإغراء المشاعر المعادية للولايات المتحدة التي ولّدتها، حاولت إيران تجربة قدرتها على إمكانية إضعاف شبكة المنشآت الأميركية في العراق، وشرق سوريا وشمال الأردن، أو ربما طرد القوات الأميركية كليا.

وأعرب الكاتب عن اعتقاده بأن ثمة هدفا آخر يدور في خلد طهران؛ وهو "تخويف" حلفاء أميركا العرب بإظهار مقدار الضرر الذي يمكن أن تلحقه إيران بالولايات المتحدة "حاميتهم."

- أخطر صراع في العالم

لكن ما يعرفه فريدمان على وجه اليقين -حسب تعبيره- أن هذا الصراع هو أخطر لعبة تجري في أي مكان على ظهر هذا الكوكب اليوم بين طرفين لا يرغب أي منهما أن يكون الخاسر فيها، مشيرا إلى أن هناك 3 أسباب لذلك:

السبب الأول، هو الكم الهائل من المقذوفات والطائرات المسيّرة والصواريخ التي نشرها وكلاء إيران -لا سيما الحوثيين في اليمن والمليشيات الشيعية في العراق- من رؤوس حربية تحملها صواريخ أرض بحر، وصواريخ كروز، وصواريخ باليستية، وزوارق انتحارية ومركبات غواصة غير مأهولة، وكلها أسلحة ظلوا يطلقونها على القواعد والبوارج الحربية والسفن الأميركية والسفن التجارية في البحر الأحمر.

وزعم الكاتب أن تلك القواعد الأميركية أُنشئت لمنع تنظيم الدولة من إعادة خطوط إمداده، ولم يكن المقصود منها أصلا ردع أو مهاجمة ترسانات الصواريخ الحديثة الضخمة التي تمتلكها إيران ووكلاؤها.

ذكر فريدمان أن ضابطا بالقيادة المركزية أخبره أن الانضباط مهم في هذه الحالة قبل إطلاق صواريخ اعتراضية بقيمة 200 ألف دولار على طائرات إيرانية مسيّرة لا تتعدى قيمتها 20 ألف دولار

السبب الثاني، ويكمن في أن الإيرانيين دفعوا وكلاءهم ليكونوا بتلك الشراسة والجرأة، مما اضطر القيادة المركزية الأميركية لإجراء محادثة مع إيران لردعها وتحذيرها بأنها تلعب بالنار بعد الهجوم الذي شنته المقاومة الإسلامية في العراق بطائرة حربية تحمل رأسا حربيا يزن 20 رطلا، على البرج 22، وهو منشأة أميركية في شمال شرق الأردن، يوم 28 يناير/كانون الثاني الماضي.

ومن ناحيتها، شنت الولايات المتحدة، في 2 فبراير/شباط الماضي، غارات جوية ضد شبكة الوكلاء الإيرانيين بأكملها في العراق وسوريا، وفي اليوم التالي ضد مواقع الحوثيين في اليمن، فأصابت أكثر من 100 هدف بشكل عام.

السبب الثالث، هي حرب الظل الخفية الحالية، ففي كل قاعدة زارها فريدمان هناك غرفة سرية للغاية لا يُسمح للصحفيين بدخولها، تسمى مركز تكامل العمليات القتالية. وفي داخل هذه الغرفة، يحدق الجنود الأميركيون (والبحارة على متن سفن البحرية الأميركية) في شاشات لتحديد الأجسام الطائرة المتوجهة نحوهم "بأعداد لا تحصى" قبل اتخاذ قرار في أقل من 90 ثانية من خلال أجهزة الرادار والتعرف البصري، حول ما إذا كانوا سيشتبكون مع مسيّرة قادمة باستخدام طائرة اعتراضية مسيّرة من طراز "كويوت."

وذكر فريدمان أن ضابطا بالقيادة المركزية أخبره أن الانضباط مهم في هذه الحالة قبل إطلاق صواريخ اعتراضية بقيمة 200 ألف دولار على طائرات إيرانية مسيّرة لا تتعدى قيمتها 20 ألف دولار.

(ترجمة الجزيرة)

المصدر: **نيويورك تايمز**

الحرب الدينية الناعمة التي تخوضها إيران في سوريا

إسرائيل هيوم

يهودا بلانغا

(اللغة الانجليزية) 07 اذار 2024

نص المقال: تدير طهران في عموم سوريا فروعا لحركة «الكشافة» التي تأسست في لبنان عام 1985، وتقوم من خلالها بتدريب المتدربين على النشاط العسكري الكامل والعقيدة الشيعية الدينية. تخوض إيران «حرب دينية ناعمة» في سوريا، مثل الأنشطة الدينية والتعليمية والاجتماعية والثقافية لـ «المحور الشيعي» بين السكان السنة. لأن السُنّة يشكلون تهديداً بالنسبة لبشار الأسد العلوي وشركائه الشيعة، هذا بالإضافة إلى التدخل الإيراني في سوريا في السياق العسكري. ولهذا السبب، شهدت سوريا في السنوات الأخيرة عملية التشيع. أي أنه بتشجيع من نظام الأسد، تعمل إيران على تعزيز العمليات التدريجية للتحول الديني إلى الشيعة بين السكان السنة الضعفاء، من أجل تحقيق أهدافها. ومع اندلاع الحرب الأهلية في سوريا، أصبحت جهود إيران أكثر وضوحا، واحتلت مدينة دمشق مكانا مهما في خطة العمل. وتشمل هذه الخطة، بصرف النظر عن التحولات الدينية، توطين الشيعة في الأحياء المركزية في العاصمة السورية، وإنشاء مناهج فارسية في المدارس والجامعات، وتدريب المعلمين وتجميع الكتب المدرسية.

وعلى سبيل المثال، بدأ الطلاب السوريون بدراسة تاريخ إيران. حيث تبدأ الكتب المدرسية بقصص عن الإمبراطورية الفارسية السابقة، التي توصف بأنها غازية وجشعة. بعد ذلك يتعرف الطلاب على الثورة الإسلامية التي يتم تقديمها بشكل إيجابي، وتحارب الصهيونية والغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. كما قام النظام السوري بالتعاون مع إيران بفتح مدارس وكليات وأقسام في الجامعات لدراسة اللغات، وخاصة اللغة الفارسية. والدورات التي تقدمها هذه الأقسام مصحوبة بمجموعة متنوعة من الحوافز–بعضها أكاديمي والبعض الآخر مالي–لتشجيع الطلاب على الالتحاق بها. وعلى سبيل المثال، لا يلزم دفع أي رسوم للمؤسسة، وتشمل الدورات رحلة إلى إيران، وتقدم طهران منحًا مالية للمسجلين. كما تم توطيد العلاقات مرة أخرى في مجال التعليم بين البلدين في أوائل عام 2020، بعد قرار وزارة التربية السورية القاضي بتدريس اللغة الفارسية كلغة اختيار ثانية في المدارس الثانوية في سوريا، تمامًا مثل الروسية والإنجليزية والفرنسية. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت طهران ودمشق مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات التعليم والتجهيزات المدرسية وتبادل المعرفة وتدريب المعلمين والتعليم الخاص وطباعة الكتب المدرسية. كما تستثمر إيران جهودها في الهوية الثقافية والتعليمية والاجتماعية للشباب في سوريا. وتقيم الحكومة الإيرانية معارض للأدب الإسلامي في السفارة الإيرانية والمراكز الثقافية والمكتبات في عموم دمشق، تعمل من خلالها على الترويج للأدب الشيعي، وتنظم الندوات والفعاليات الدينية والثقافية. كما تدير طهران، بتمويل سوري إيراني، فروعًا للحركة الكشفية في جميع أنحاء سوريا، مثل كشافة الإمام المهدي. وفي إطار أنشطة الحركة التي تأسست في لبنان عام 1985، يخضع المتدربون، الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و18 عامًا، للتلقين الشيعي. ويتعلمون أساسيات الشيعة والإيمان والأيديولوجية والأفكار الدينية والطقوس المركزية. كما تقيم الحركة أنشطة ثقافية وفنية ذات زخارف شيعية ورحلات وفعاليات رياضية. وفي المدن الكبرى في سوريا، يمكنك رؤية الأولاد يرتدون الزي الأزرق أو الأسود، ورؤوسهم مربوطة بأشرطة عليها شعارات شيعية. لكن، وعلى الرغم من المظهر المدني والاجتماعي لحركة الكشافة، إلا أن الحركة خلف الكواليس لها هدف خفي. ويستخدم حزب الله «كشافة الإمام المهدي» في لبنان كمورد بشري للتجنيد. ويخضع الشباب لتدريبات عسكرية تشمل معرفة الأسلحة وكيفية تشغيلها، وتستمر لمدة عامين، وفي النهاية يصبحون مقاتلين. ويقيم الأطفال الأصغر سنًا عروضًا واستعراضات عسكرية، ويرتدون زي حزب الله ويحملون أسلحة بلاستيكية. ومع اتساع نطاق تورط حزب الله في سوريا، يستفيد التنظيم الإرهابي ورعاته الإيرانيون من حركة «الكشافة» في الساحة السورية أيضا. وعلى المدى القصير، تعمل إيران على تقريب حدودها إلينا، وعلى المدى الطويل، فإنها تخلق سكانًا شيعة جدد في سوريا موالين للأسد وطهران. السكان الذين سيشكلون في المستقبل تهديدًا حقيقيًا لإسرائيل.

المصدر: ترجمة موقع الرآي نقلاً عن موقع إسرائيل هيوم

اتهامات لعناصر من "القوات الخاصة" البريطانية بارتكاب جرائم حرب في سوريا

الغارديان

دان صباغ

(اللغة الانجليزية) 06 اذار 2024

نص المقال: أعلنت وزارة الدفاع البريطانية، أن الشرطة العسكرية، اعتقلت خمسة عناصر من القوات الجوية الخاصة(SAS) ، للاشتباه في ارتكابهم "جرائم حرب" خلال عمليات في سوريا، بحسب صحيفة "الغارديان" البريطانية.

وقالت وزارة الدفاع، إنها "لن تعلق بشكل مباشر" على التحقيق، فيما نقلت الصحيفة عن مصادر دفاعية، قولها إن تقارير الاعتقالات المتداولة في الدوائر العسكرية "دقيقة."

من جانبه، قال متحدث باسم وزارة الدفاع: "نلزم موظفينا بأعلى المعايير، وأي ادعاءات بارتكاب مخالفات يتم التعامل معها بجدية."

وذكرت الغارديان، أن "خمسة أشخاص متهمون في القضية بقتل مشتبه به في سوريا خلال عمليات قبل عامين."

وأوضحت، أن ملفات القضايا وصلت إلى جهات التحقيق، مع توصيات بتوجيه اتهامات القتل. وأردفت، بأن "الجنود الخمسة متهمون باستخدام القوة المفرطة في الواقعة فيما ينفي الجنود ذلك بحجة اعتقادهم أن القتيل كان يشكل تهديدا، وبالتالي فإن هناك مبررا لقتله."وانتشرت القوات الجوية الخاصة البريطانية في سوريا خلال العقد الماضي، وشاركت سرا في القتال ضد تنظيم الدولة، ودعمت قوات سوريا الديمقراطية "قسد" شمال شرق سوريا.

وأوضحت "الغارديان"، أنه "ليس من المؤكد أن تقود الاعتقالات إلى محاكمة، مشيرة إلى أن إدانات الجنود البريطانيين بارتكاب جرائم حرب أمر نادر للغاية."

وبحسب الصحيفة، فإن "تلك التوقيفات تأتي في ظل تدقيق شديد على أنشطة القوات الجوية الخاصة في أفغانستان، في إطار تحقيق يعمل على فحص مزاعم مقتل أكثر من 80 أفغانيا على يد الوحدة."

ولم تكشف "الغارديان"، عن هوية الجنود المتهمين، ومن المرجح عدم الكشف عن أسمائهم في حالة وجود أي إجراءات أمام المحكمة، كما حدث مع قضية القتلى في أفغانستان.

وفي حزيران/ يوليو 2020، نشرت هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي"، تحقيقا حول ارتكاب عناصر في القوات الجوية الخاصة "عمليات قتل متكررة بحق معتقلين ورجال عزّل."

وأشارت الهيئة إلى أن إحدى الوحدات العسكرية "ربما قتلت بشكل غير قانوني 54 شخصا، خلال مهمة استمرت ستة أشهر."

وأعلنت الحكومة البريطانية، ردا على ذلك حينها، عن إجراء تحقيق في الأمر، انتهى إلى نظر القضاء البريطاني في "مقتل تسعة أفغان في فراشهم" على يد القوات الخاصة الجوية عام 2011.

(ترجمة عربي 21)

المصدر: الغارديان

العوائق الجيوسياسية للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط

كارنيغي

عبدالله باعبود

(اللغة الانجليزية) 06 اذار 2024

نص المقال: من أجل إرساء بيئة تشجّع على التعاون والتنمية، على الولايات المتحدة والصين السعي إلى الحصول على دعم الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية، وإلّا فسيظل التنافس الإقليمي والجيوسياسي عائقًا في وجه التقدّم.

مقدّمة

اكتسبت فكرة تحويل الحدود إلى صلات وصلٍ بين الدول والقارات زخمًا في السنواتِ الأخيرة، إذ أُطلقَت مشاريع عدّة تهدف إلى إنشاء ممرّاتٍ اقتصادية تربط بين آسيا وأوروبا، أبرزها مبادرة الحزام والطريق الصينية والممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا. وعلى الرغم من أن المشروعَين يرميان إلى إنشاء شبكاتٍ اقتصادية متكاملة تتجاوز الحدود الوطنية، من غير المرجّح أن يُغيّرا حقيقة التنافس الجيوسياسي. في الواقع، قد يُسهمان حتى في مفاقمة التشنّجات بين الدول، بسبب التنافس بين الولايات المتحدة والصين، والتوزيع غير المتكافئ للمكاسب بين الجهات المُشاركة في المشروعَين، وسياساتهما القائمة على إدماج بعض الدول وإقصاء بعضها الآخر. كذلك، ترزح منطقة الشرق الأوسط، حيث يُفترَض أن تعبر ممرّات المشروعَين، تحت وطأة النزاعات على الحدود البرية والبحرية، والتي غالبًا ما تتأجّج خلال فترات انعدام الاستقرار الإقليمي، وهذه مشكلة من المستبعد أن تحلّها الممرّات الاقتصادية.

مبادرة الحزام والطريق ومشروع الممر الاقتصادي: رؤيتان متشابهتان، إنما متنافستان

تشكّل مبادرة الحزام والطريق والممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا تطوّرَين حديثَين، على الرغم من أن المشروع الأول يسبق الثاني بعشر سنوات. فمبادرة الحزام والطريق، التي تُسمّى أيضًا مبادرة طريق الحرير الجديد، عبارة عن مشروع عالمي لإنشاء شبكة واسعة من البنية التحتية المترابطة أطلقه الرئيس الصيني شي جين بينغ في العام 2013. أما الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا فهو الأحدث في سلسلةٍ من المشاريع التي تقودها الولايات المتحدة وتهدف إلى دمج الشركاء في الشرق الأوسط وجنوب آسيا ضمن تكتّل جغرافي اقتصادي واحد. وتمّ الإعلان عن هذا المشروع على هامش قمة مجموعة العشرين التي عُقدت في نيو دلهي في أيلول/سبتمبر 2023. ويقدّم هذان المشروعان رؤيتَين متنافستَين للتنمية العالمية تعبّران عن المشهد الجيوسياسي المتغيّر في القرن الحادي والعشرين، وتهدفان إلى تحسين الروابط بين الدول والقارات.

وبهدف تعزيز موقع الصين باعتبارها دولة رائدة عالميًا في تطوير البنية التحتية ودفع عجلة التعاون الاقتصادي، توسّعت مبادرة الحزام والطريق لتشمل دولًا في آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأوقيانوسيا وأميركا اللاتينية. واستثمرت الصين أكثر من تريليون دولار في اقتصادات البلدان المنخرطة في هذه المبادرة، وأنفقت الجزء الأكبر من هذه الأموال على البنية التحتية التقليدية الخاصة بالنقل والمواصلات (مثل الموانئ والطرق والسكك الحديدية) ومشاريع الطاقة. وبحلول أواخر العام 2023، أصبحت مبادرة الحزام والطريق تضمّ 155 دولة.

وساعد في هذا المسعى واقع أن الصين أصبحت في العام 2016 أكبر مستثمر أجنبي في الشرق الأوسط، إذ بلغت قيمة استثماراتها الجديدة في المنطقة 29.7 مليار دولار، مقارنةً مع استثمارات الولايات المتحدة البالغة 7 مليارات دولار. تُنفّذ الصين مشاريع تطوير الموانئ والبنية التحتية في المنطقة بشكلٍ أساسي في مصر وإيران وإسرائيل وسلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. كذلك، وقّعت مصر، ودول مجلس التعاون الخليجي، وإسرائيل (على الرغم من الضغوط الديبلوماسية الأميركية التي واجهتها لإعادة النظر في هذه الخطوة) اتفاقيات مع شركات صينية بهدف تطوير البنية التحتية الخاصة بالاتصالات.

أما الإنجاز الرئيس الذي حقّقته الصين، تماشيًا مع طموحاتها في إطار مبادرة الحزام والطريق، فكان اتفاق المصالحة الذي توسّطت في إبرامه بين إيران والسعودية في آذار/مارس 2023. ومن شأن عملية المصالحة الجارية هذه أن تعزّز أمن مشاريع مبادرة الحزام والطريق، ومن ضمنها طرق النقل والبنية التحتية الحيوية. ويُفترَض أن يفضي التنسيق بين الجانبَين إلى تخفيف المخاطر الجيوسياسية المُحتمَلة، وتبديد الشكوك القائمة، فضلًا عن تعزيز التعاون في مجال الطاقة، وتنويع الشراكات على امتداد الممرّات الرئيسة لمبادرة الحزام والطريق. ويمكن لبيجينغ، من خلال تقوية أواصر العلاقات مع كلٍّ من طهران والرياض، والانخراط في إرساء الاستقرار في المنطقة، أن تحظى بأفضلية فريدة على حساب الولايات المتحدة.

أما الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، فهو مشروع شراكة ضخم لتطوير البنية التحتية الاقتصادية. لقد وقّعت السعودية والاتحاد الأوروبي والهند والإمارات وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة مذكرة تفاهم كشفت عن الخطوط العريضة الأساسية لشبكة النقل التي تتراوح من الشحن بالسفن وصولًا إلى السكك الحديدية، والتي ستشكّل تكملةً لطرق النقل البحري والبرّي القائمة. ويتألّف المشروع، الذي يهدف إلى ربط الهند بأوروبا عبر الشرق الأوسط، من ممرّين مُنفصلَين: الأول هو الممر الشرقي الذي يربط الهند بالخليج، والثاني هو الممر الشمالي الذي يصل الخليج والشرق الأوسط بأوروبا. وتشمل البنية التحتية الماديّة للمشروع خطوط سكك حديدية تربط الإمارات والسعودية والأردن وإسرائيل بأوروبا، فضلًا عن مدّ خطوط لنقل الكهرباء وكابلات لنقل البيانات من أجل تعزيز الاتصال الرقمي، وأنابيب لتصدير الهيدروجين النظيف بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا.

والجدير بالذكر أن المساعي الأميركية لإنشاء الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا هدفت جزئيًا إلى التصدّي لمبادرة الحزام والطريق التي أتاحت للصين توسيع امتدادها الاقتصادي والجيوسياسي، ولا سيما في مناطق لطالما تمتّعت فيها الولايات المتحدة بنفوذٍ كبير. تُعدّ منطقة الخليج بحكم غناها بموارد الطاقة وموقعها الاستراتيجي بين البحر الأحمر ومضيق هرمز، ساحة تنافسٍ رئيسة بين واشنطن وبيجينغ. ويتيح مشروع الممر الاقتصادي لواشنطن فرصة مهمّة لإرساء ثقلٍ موازٍ مقابل نفوذ بيجينغ المتنامي في المنطقة، مع أن السعودية والإمارات قد لا تشاركانها وجهة النظر هذه. يُحتمَل أن يؤدّي انخراط حلفاء أساسيين للولايات المتحدة مثل الاتحاد الأوروبي والهند في مشروع الممر الاقتصادي إلى زيادة التعاون والتنسيق بين هذه البلدان ودول الخليج، ما يسمح لواشنطن بالتصدّي لنفوذ الصين في المنطقة بصورة أكثر فعالية.

في إطار هذا التنافس، سيربط مشروع الممر الاقتصادي أيضًا إسرائيل والأردن، وهما دولتان غير موقّعتَين على مذكرة التفاهم. وسيحاول هذا المشروع أيضًا البناء على الاتفاقات الإبراهيمية المُوقّعة بين إسرائيل وكلٍّ من البحرين والمغرب والسودان والإمارات من أجل تحقيق تعاون أكبر بين إسرائيل والعالم العربي، ومواصلة السعي إلى تقديم مشروع بقيادة الولايات المتحدة يشكّل بديلًا لمبادرة الحزام والطريق.

وعلى خلاف مبادرة الحزام والطريق التي مضى على إطلاقها عقدٌ من الزمن، لا يزال مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا في مراحله الأولى. وعلى عكس مبادرة الحزام والطريق التي تستفيد من مركزية صنع القرار، تُعدّ هذه العملية بطيئة ومعقّدة في إطار مشروع الممر الاقتصادي نظرًا إلى طبيعته المتنوعة والمتعدّدة البلدان. كذلك، صُمِّم مشروع الممر الاقتصادي ليكون أُحادي الاتجاه، بحيث يربط الهند بأوروبا بشكلٍ أساسي (في حين أن مبادرة الحزام والطريق متعدّدة الاتجاهات)، ويشمل اتفاقيات وتعاونًا بين دولٍ متعدّدة تختلف من حيث أنظمتها القانونية وسياساتها وبروتوكولاتها الخاصة بالنقل وقواعدها التنظيمية. ويضمّ مشروع الممر الاقتصادي حوالى عشرين دولة، لكلٍّ منها مجموعة من المصالح والأولويات والعمليات البيروقراطية الخاصة بها، فيما تتمحور مبادرة الحزام والطريق حول الصين. إضافةً إلى ذلك، قد لا تتيح مبادرة الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا النطاق نفسه من الفرص التنموية التي تتيحها مبادرة الحزام والطريق.

عقباتٌ تَحول دون التنفيذ الكامل

ثمّة عوامل عدة تعيق تقدّم مشاريع الممرّات الاقتصادية، خصوصًا في منطقة الشرق الأوسط. فهذه المشاريع لا تنجح في معالجة القضايا المسبِّبة لانعدام الاستقرار السياسي والتوترات الكامنة في المنطقة، ومن بينها النزاع بين إسرائيل وإيران، وواقع أن الحملة العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة أحبطت الجهود الأميركية لتطبيع العلاقات بين إسرائيل وبلدان عربية عدّة، والتنافس السعودي الإيراني، إضافةً إلى عددٍ من القضايا الحدودية الشائكة بين الدول العربية نفسها. يُشار أيضًا إلى أن بعض الدول تبدي اعتراضًا على استبعادها من المشاريع، مثل مصر والعراق وعُمان وتركيا في حالة الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، أو تختار أحيانًا أن تسلك مسارها الخاص بصرف النظر عن مشاركتها في مشروع الممر الاقتصادي ومبادرة الحزام والطريق، كما هو الحال مع السعودية والإمارات. إذًا، سيبقى تنفيذ مشاريع الممرّات الاقتصادية العابرة للقارات مرورًا بالشرق الأوسط مهمة صعبة، سواء تعلّق الأمر بمبادرة الحزام والطريق أو بالممرّ الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا.

في غضون ذلك، تطرح حرب الظل المستمرة بين إيران وإسرائيل التهديد الأكبر للاستقرار في الشرق الأوسط. فإسرائيل تقصف بشكلٍ دوري المجموعات المسلّحة التابعة لإيران في جميع أرجاء المنطقة. وعلى الرغم من أن طهران تجنّبت حتى الآن التورّطَ المباشر في الحرب التي اندلعت يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023بين حماس وإسرائيل، نفّذت الميليشيات المتحالفة معها في غزة ولبنان واليمن هجماتٍ بالصواريخ والطائرات المُسيَّرة على إسرائيل. واستهدفت ميليشيات أخرى مُتحالفة مع إيران، في العراق وسورية، قواعد عسكرية أميركية في هذَين البلدَين. كذلك، شنّت جماعة أنصار الله في اليمن، المعروفة أكثر باسم الحوثيين، هجماتٍ على سفن الشحن التجارية في البحر الأحمر ردًّا على العدوان الإسرائيلي على غزة. ونتيجةً لهذه التصرّفات وتهديدات إيران بإغلاق البحر المتوسط، عزّزت الولايات المتحدة والدول الحليفة انتشارها البحري في المنطقة وهاجمت مواقع تابعة للحوثيين في اليمن. تطرح حالة الضبابية بشأن أمن طرق التجارة الرئيسة في المنطقة والتوترات المتزايدة بين إيران وإسرائيل، تحدّيات كبرى قد تعيق آفاق التقدّم في مشاريع الممرّات الاقتصادية.

فيما يتعلّق بمبادرة الحزام والطريق تحديدًا، قد يؤدّي تصعيد الأعمال العدائية بين طهران والرياض إلى تعطيل طرق التجارة وإثارة حالة من اللايقين لعمليات الشحن والنقل. وعلى الرغم من جهود الوساطة التي بذلتها الصين لإرساء تقارب بين إيران والسعودية، لم يقلّص الاتفاق خطر اندلاع أزمة إقليمية بسبب برنامج طهران النووي المتواصل أو اشتعال موجة أخرى من العنف بين الفصائل المدعومة من السعودية وتلك الموالية لإيران في اليمن. لا شكّ من أن المخاوف الاقتصادية الناجمة عن التوترات الجيوسياسية قد تؤثّر على القرارات الاستثمارية والشراكات الاقتصادية المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق، ما قد يتسبّب بتأخير تنفيذ مشاريع البنية التحتية المُخطَّط لها أو التخلّي عنها.

هذا الوضع مشابهٌ لحالة الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا. فقد وضعت الولايات المتحدة مسألة إرساء السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب في صُلب استراتيجيتها المتعلقة بالممر. وعلى الرغم من بروز مؤشرات زخم أوّلي نحو تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسعودية، أسفرت الحرب بين حماس وإسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر عن تعليق المفاوضات، ما أثار شكوكًا كبيرة حول جدوى مشروع الممر الاقتصادي. فغياب التوافق بشأن القضية الأساسية المتمثّلة في إقامة دولة فلسطينية وخطر اتّساع رقعة الصراع يطرحان تحدّيات كبيرة على المنطقة وعلى خطط إنشاء الممر. وبينما لم تتضمّن مذكّرة التفاهم المتعلقة بالمشروع تفاصيل حول كيفية إنجازه، حُدّد موعدٌ لعقد اجتماع "من أجل وضع خطة عمل مع جداول زمنية محدّدة والالتزام بها" في غضون ستين يومًا من قمة مجموعة العشرين التي أُجريت في 9 أيلول/سبتمبر 2023. لكن الحرب في غزة حالت دون اجتماع الأطراف الموقّعة كما كان مقرّرًا. ونظرًا إلى تأجُّج المشاعر المُناهضة لإسرائيل في جميع أنحاء الشرق الأوسط، ستزداد التحديات المُحدقة بإقامة علاقات اقتصادية ودبلوماسية جديدة بين إسرائيل والعالم العربي.

ثمّة عاملٌ حاسم آخر قد يقوّض مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، وهو الاستبعاد الملحوظ لدول مثل مصر والعراق وعُمان وتركيا، التي يتمتّع كلٌّ منها بموقع استراتيجي يجعلها مرشّحة مثالية لضمّها إلى مشاريع الممرّات الاقتصادية. دفع استبعاد تركيا من المشروع كبار مسؤولي البلاد إلى الإدلاء بتصريحات شديدة اللهجة، إذ هدّد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأن بلاده "يمكن أن تبتعد عن الاتحاد الأوروبي"، وأعلن وزير الخارجية التركي هاكان فيدان عن إجراء "محادثات مكثّفة" مع العراق وقطر والإمارات بشأن ممر اقتصادي بديل سيُعرف باسم طريق التنمية. ويهدف هذا المشروع إلى ربط منطقة الخليج بأوروبا عبر مجموعة من الموانئ والسكك الحديدية والطرق التي تمرّ في العراق وتركيا، وبالتالي إنشاء طريق تجاري بديل لقناة السويس. في غضون ذلك، تشهد التبادلات التجارية بين كلٍّ من السعودية والإمارات (وهما الدولتان الخليجيتان المشاركتان في مشروع الممر الاقتصادي) وروسيا، على الرغم من غزوها لأوكرانيا، نموًا كبيرًا يشير إلى أن تخلّي هاتَين الدولتَين عن سياساتهما الخارجية الناشئة والمتنوّعة من أجل الولايات المتحدة أمرٌ مستبعد.

أخيرًا، قد تتأجّج الخلافات الحدودية بين دول الشرق الأوسط، سواء في حدّ ذاتها أو في إطار نزاع أوسع، كما حصل بين السعودية وقطر خلال الأزمة الدبلوماسية الخليجية بين العامَين 2017 و2021. ولا يزال الخلاف حول السيادة على حقل غاز الدُرّة المتنازع عليه بين إيران والكويت والسعودية، عاملًا أساسيًا في العداوات الإقليمية، وقد يطرح مشاكل لمشاريع الممرّات الاقتصادية. علاوةً على ذلك، يشكّل النزاع المتواصل منذ عقود بين إيران والإمارات حول ملكية ثلاث جزر في مضيق هرمز تحديًا آخر طويل الأمد للأمن الإقليمي. ولا تزال الخلافات حول ترسيم الحدود البحرية وحقول النفط المشتركة بين العراق والكويت مستمرة على الرغم من الجهود الدولية المبذولة لحلّها. يُضاف إلى ما سبق تاريخٌ من الخلاف بين السعودية والإمارات حول حقل الشيبة النفطي والحدود البحرية.

لهذه الأسباب كلّها، تواجه مشاريع الممرّات الاقتصادية الكثير من العقبات الجيوسياسية المعقّدة، ولا سيما في منطقة حافلة بالاضطرابات مثل الشرق الأوسط. مع أن هذه المشاريع تهدف إلى الربط بين مناطق مختلفة وتسهيل الحركة الفعّالة للسلع والخدمات والأشخاص، قد تفرز نتائج عكسية. فالمشاريع التي تمتدّ عبر الأراضي المتنازع عليها أو المناطق الحدودية الحسّاسة يمكن أن تثير مخاوف بشأن وحدة الأراضي والسيادة. ويُحتمَل أن تؤدي الاختلالات الاقتصادية أو التفاوت في المنافع المُحقَّقة من هذه المشاريع إلى مفاقمة التوترات القائمة.

كي يُكتب النجاح لمشاريع الممرّات الاقتصادية الطموحة، مثل مبادرة الحزام والطريق والممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، لا بدّ من إيلاء اهتمام أكبر لتأثيراتها على الأوضاع الجيوسياسية الإقليمية في المدى الطويل. ويتطلّب تخفيف وطأة الضغوط الجيوسياسية المرتبطة بمشاريع الممر الاقتصادي تخطيطًا دقيقًا شاملًا للجميع، وضمان شفافية العملية. وفي هذا الصدد، تُعدّ الجهود الدبلوماسية بالغة الأهمية. فالسعي إلى الحصول على دعم الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية أمرٌ ضروري لإرساء بيئةٍ

تشجّع على التعاون والتنمية، وإلّا ستفضي الخصومة، سواء بين دول المنطقة أو بين الولايات المتحدة والصين، إلى تعقيد الأمور بشكلٍ كبير، نظرًا إلى أنها لن تفاقم حدّة الخلافات بين دولٍ محدّدة فحسب، بل ستؤدّي أيضًا إلى بروز تكتّلات نفوذ جديدة ومتنافسة.

خاتمة

تعبّر مشاريع الممرّات الاقتصادية عن عملية إعادة تشكيلٍ للجوانب الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية المكانية للرأسمالية العالمية في عصرنا هذا. ويحتلّ الشرق الأوسط موقعًا جغرافيًا استراتيجيًا مهمًّا في هذه العملية المتواصلة. فالولايات المتحدة والصين تسعيان إلى توسيع نطاق تنافسهما العالمي إلى هذه المنطقة الحيوية إنما المضطربة والحافلة بالصراعات، وإلى بلورة تصوّر جديد لروابط كانت قائمة في حقبات سابقة اضطلعت خلالها منطقة الشرق الأوسط بدورٍ مركزي. ومنذ إطلاق مبادرة الحزام والطريق، تعزّزت أواصر التعاون بين الصين ودول الشرق الأوسط على نحو مطّرد. ويُعدّ مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا الناشئ استجابةً غربية لمبادرة الحزام والطريق وجزءًا من التنافس الأميركي الصيني على الأسواق والموارد والنفوذ في المنطقة.

تتقدّم مبادرة الحزام والطريق بوتيرة أسرع بكثير من مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، بل تسعى أيضًا إلى تحقيق المصالحة الإقليمية، وخير مثال على ذلك وساطة الصين في التقارب بين إيران والسعودية. وقد ازدهرت تجارة مصر وإيران والسعودية والإمارات بفضل انضمامها إلى مبادرة الحزام والطريق، ومُنحَت أيضًا صفة شريكة في الحوار في منظمة شنغهاي للتعاون التي تقودها الصين، وانضمّت إلى مجموعة بريكس الموسعة حديثًا للقوى الناشئة، حيث تتمتّع الصين بنفوذ كبير. وفيما تحاول دول الشرق الأوسط تعزيز استقلاليتها الاستراتيجية، وتتنافس للاضطلاع بنفوذ إقليمي ودولي كبير، تقدّم مبادرة الحزام والطريق ومشاريع صينية أخرى أُطرًا جذّابة للتعاون.

مع ذلك، بقدر ما قد ترغب دول الشرق الأوسط في الاستفادة من نفوذ الصين المتعاظم، من المستبعد أن تنحاز إليها بشكلٍ مباشر. بل يبدو أن بلدان المنطقة تميل إلى توسيع آفاق شراكاتها الدولية وتنويعها، ربما في محاولةٍ منها لتحقيق توازنٍ في علاقاتها بين الصين والولايات المتحدة، وقد تعمَد في بعض الأحيان حتى إلى استغلال التنافس القائم بين هاتَين القوّتَين العالميّتَين لخدمة مصالحها. غالب الظن أن تُجري دول الشرق الأوسط، وخصوصًا دول الخليج، تقييمًا عامًّا للفوائد التي قد تجنيها والتكاليف التي قد تتكبّدها من علاقاتها مع كلٍّ من الولايات المتحدة والصين (ولا سيما إذا كانت تثق في نوايا الجانبَين) قبل أن تتّخذ أي قرارٍ بشأن المسار الأفضل على المدى الطويل.

المصدر: كارنيغي

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces